

إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار والنزاع الإسرائيلي - اللبناني

كريستل بركات

تقرير

آذار 2026



جرى تمويل هذا الملخص من قبل الاتحاد الأوروبي. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق المركز اللبناني للدراسات وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

ملاحظة: تمّ الانتهاء من كتابة هذا التقرير في شباط/ فبراير 2026، ولا يعكس تصاعد الصراع المتجدد الذي وقع في آذار/ مارس 2026.

تأسّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حالياً حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار والنزاع الإسرائيلي - اللبناني

كريستل بركات

كريستل بركات هي باحثة في المركز اللبناني للدراسات. وهي خريجة حديثة من برنامج 'فولبرايت للطلبة الأجانب' من جامعة نورث كارولينا في غرينسبورو، حيث حازت درجة الماجستير في دراسات السلام والنزاع مع تركيز على تنمية السلام الدولية. كذلك حصلت على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بامتياز عالٍ من الجامعة اللبنانية الأميركية. تشمل مجالات اهتمامها تحليل النزاعات وحلها، ونزع السلاح، والعولمة، ودراسات الهجرة واللجئين، ودراسات المرأة والنوع الاجتماعي.

المقدمة

أُطلق إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF) في لبنان عقب انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020، الذي تسبّب بدمار واسع طاول المنازل والمؤسسات والبنى التحتية، وفاقم في الوقت نفسه الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية التي كان لبنان يزرخ تحت وطأتها. واستجابةً لذلك، أنشئ الإطار من خلال جهد مشترك بين الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، والحكومة اللبنانية، والمجتمع المدني. وتمثّل هدفه بتنظيم جهود الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار وتوجيهها، مع اعتماد مقاربة تتمحور حول الإنسان وتُشدّد على المساءلة والشفافية.

لم يكتفِ نطاق الإطار بتلبية الاحتياجات قصيرة الأمد في منطقة بيروت، بل سعى لتحقيق توازن بين الاستجابة العاجلة والقيام بإصلاحات هيكلية. وكان من بين أبرز هذه الإصلاحات ترميم البنى التحتية الحيوية لدعم التعافي على المدى الطويل. ونشر المركز اللبناني للدراسات في عام 2023 تقريرًا لتحديد خط الأساس بعنوان 'الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار بعد انفجار مرفأ بيروت'، قدّم تفاصيل إضافية عن هيكلية الإطار ومقارنته.

غير أنّ مسار التعافي في لبنان تعقّد أخيرًا نتيجة تجدد النزاع الإقليمي. فقد أدّى تصاعد الحرب الإسرائيلية-اللبنانية في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، واستمرارها حتّى اليوم، إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، وحدث دمار واسع ونزوح داخلي كثيف. وتشير تقارير صادرة عن وكالات الأمم المتحدة إلى سقوط أكثر من 4,000 قتيل ونزوح نحو مليون شخص داخليًا على خلفية هذه الحرب. كذلك، تأثرت الخدمات العامّة والبنى التحتية بشدّة، بما في ذلك مئات المدارس والمرافق الصحيّة، ما فرض ضغوطًا إضافية على اقتصادٍ يعاني أساسًا من الهشاشة. وعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، لا تزال الانتهاكات المستمرّة تعرقل جهود إعادة الإعمار. وقد قدّر 'التقييم السريع للأضرار والاحتياجات' الصادر عن البنك الدولي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 11 مليار دولار أميركي.

يستعرض 'تقرير خط النهاية' الآتي تصوّرات الرأي العام اللبناني ومنظّمات المجتمع المدني بشأن الحرب وآثارها على مسار التعافي والإصلاح. ويستند التقرير إلى مسح على نطاق البلد شمل 1,200 مستجيب، إضافةً إلى 18 مجموعة نقاش مركّزة ضمّت 138 مننظمة من منظّمات المجتمع المدني في المحافظات اللبنانية التسع. وتُبرز النتائج الأولويات والتحدّيات والفرص المتاحة للتعافي ضمن إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار عمومًا.

وانطلاقًا من تقرير خط الأساس الصادر في عام 2023، لا يهدف تقرير خط النهاية هذا إلى تقييم التغيّر عبر الزمن، بل ينظر في كيفية الاستفادة من هياكل التنسيق والدروس المستفادة في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار لدعم مرحلة التعافي بعد الحرب. وتهدف الاستنتاجات الواردة فيه إلى

دعم مقاربات محلّية تراعي حساسية النزاع وتقوم على المساواة، بما يُسهم في تعزيز الثقة العامّة ودعم عملية إعادة إعمار مستدامة في لبنان.

I المنهجية

على غرار التقرير السابق، يعتمد هذا التقرير منهجية بحثية مختلطة. فقد تضمّن التقرير السابق مسحًا كمّيًا على نطاق البلد شمل 1,200 مستجيب، إضافةً إلى مجموعات نقاش مركّزة مع 111 ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني في مختلف المناطق اللبنانية. أمّا التقرير الحالي، فيشمل هو الآخر مسحًا كمّيًا على نطاق البلد شمل 1,200 مستجيب، إلى جانب مجموعات نقاش مركّزة مع 138 ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني في مختلف المناطق اللبنانية. وعلى الرغم من اعتماد منهجيات متشابهة لاستكشاف الاتجاهات والتصوّرات في سياقين مختلفين، ينبغي عدم قراءة النتائج بوصفها مقارنة مباشرة بينهما أو دليلًا على السببية أو الفاعلية أو التغيّر عبر الزمن.

صمّم المركز اللبناني للدراسات المسح على نطاق البلد، الذي نفّذته 'الدولية للمعلومات'، وهي شركة لبنانية متخصصة في استطلاعات الرأي، من خلال مقابلات وجاهية. وأعدّ المركز أيضًا دليلين لمجموعات النقاش: أحدهما موجّه لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في المجموعات الاستشارية ومجموعات العمل ضمن إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، والآخر موجّه لمنظمات المجتمع المدني في المحافظات، سواء أكانت جزءًا من الإطار أم لا. وقد تولّت شركة آراء للبحوث والاستشارات، وهي الشركة اللبنانية نفسها التي نفّذت المسح على نطاق البلد ومجموعات النقاش في تقرير خط الأساس، إدارة مجموعات النقاش من خلال جلسات وجاهية.

المسح على نطاق البلد

رصد كلٌّ من المسحّين على نطاق البلد للعامين 2022 و2025 تصوّرات الرأي العام بشأن مسار الإصلاح والتعافي في لبنان، ومدى راهنية إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار. وقد ركّز مسح عام 2022 على تداعيات انفجار مرفأ بيروت، فيما جاء مسح عام 2025 في سياق النزاع الإسرائيلي - اللبناني المستمرّ. واستكشف المسحان مستوى الثقة العامّة بمختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية، ولا سيّما في ما يتعلّق بقيادة جهود إعادة الإعمار. كذلك، قيّم مدى الوعي بإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار ومستوى التوافق معه، وتناول آراء المواطنين في الإصلاحات والحوكمة والفوارق بين المناطق ومقاربة التعافي التي تتمحور حول الإنسان.

في مسح خط النهاية، وُزّع 1,200 استبيان بصورة تناسبية على عدد المقيمين في المحافظات اللبنانية التسع، استنادًا إلى النشرة الإحصائية لوزارة الصحة العامّة لعام 2020. وقُسمت كلّ محافظة إلى أقضية، بلغ

عددها الإجمالي 26 قضاءً. وقد اختير مركز كلِّ قضاءٍ لتنفيذ المسح. واستند توزيع الاستبيانات بحسب الانتماء الطائفي في كلِّ منطقة إلى التوزيع الطائفي لأعداد الناخبين المُسجّلين، وفق الإحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية والبلديات لعام 2022.

وضمنت منهجية أخذ العيّنة تمثيل المجتمع اللبناني من حيث الفئة العمرية، والنوع الاجتماعي، والتوزيع الجغرافي، والانتماء الطائفي. وركّز البحث على المواطنين اللبنانيين المقيمين بصورة دائمة في البلاد.

مجموعات النقاش المركّزة

جمعت مجموعات النقاش المركّزة في العامين 2023 و2025 معطيات نوعية معمّقة من منظمات المجتمع المدني، سواء تلك المشاركة في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار أو تلك غير المنخرطة فيه. وهدفت إلى تحديد تصوّرات هذه المنظمات بشأن الإطار، وإجراء قراءة نقدية لتحدياته وإنجازاته والفرص المتاحة مستقبلاً. بعبارة أخرى، أسهمت مجموعات النقاش المركّزة في تطير نتائج المسح الكمي وتعميق فهمها، من دون أن تهدف إلى تأكيد الاتجاهات الكمية أو التحقق منها.

عُقد ما مجموعه 18 مجموعة نقاش مركّزة، بمعدّل مجموعتين في كلِّ من المحافظات اللبنانية التسع، وذلك بين أيلول/سبتمبر وتشيرين الأوّل/أكتوبر 2025. ويتّسق ذلك مع منهجية عام 2022، حيث عُقدت 18 مجموعة نقاش بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023.

وتناولت مجموعات النقاش المركّزة مستوى وعي منظمات المجتمع المدني بإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار ومشاركتها فيه، وتجربتها مع الإطار، وأولويات إصلاح السياسات، ودور هذه المنظمات وقدراتها، ومجالات الأولوية في الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، واستجابتها للطوارئ، واختتمت بجملة من التوصيات.

II النتائج: المسح على نطاق البلد

الأزمة الاقتصادية وتداعياتها

الدخل الشهري للأسر

بعد ستّ سنوات من اندلاعها، لا تزال الأزمة المالية والاقتصادية تُخيم على لبنان. ففي عام 2023، أظهر المسح أنّ 70% من المستجيبين كانوا يتقاضون أقلّ من 6 ملايين ليرة لبنانية شهرياً لكلِّ أسرة، أي ما يعادل 140 دولاراً أميركياً آنذاك. أمّا في عام 2025، فأفاد 18.1% من المستجيبين بأنّ دخلهم لا يتجاوز 12,460,000 ليرة لبنانية، وهو ما يعادل حالياً 140 دولاراً أميركياً. وأشار 24.3% من المستجيبين إلى أنّ دخلهم يراوح بين 20,737,000 ليرة لبنانية (233 دولاراً أميركياً) و41,385,000 ليرة لبنانية (465 دولاراً أميركياً)،

فيما أفاد 24.8% بأن دخلهم يراوح بين 41,385,000 ليرة لبنانية (465 دولارًا أمريكيًا) و82,770,000 ليرة لبنانية (930 دولارًا أمريكيًا). ومع ذلك، ينبغي أخذ الارتفاع المستمر في معدلات التضخم واتساع ظاهرة الدولار في الاقتصاد بعين الاعتبار؛ إذ إن القدرة الشرائية تراجعت منذ عام 2023.

الفقر متعدّد الأبعاد وتراجع جودة الحياة

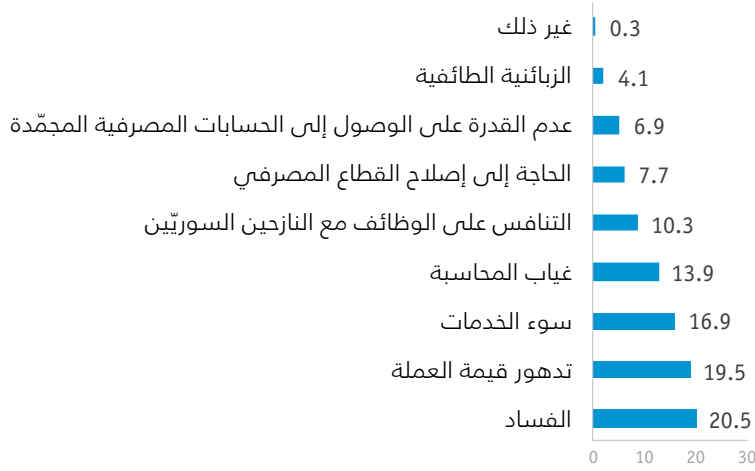
أفادت 60.3% من الأسر المستجيبة بأنها خفّضت استهلاكها للإنارة والتدفئة والمياه. وأشار 53.1% و51.1% من المستجيبين إلى أنهم قلّصوا الأنشطة الاجتماعية والتجمّعات وزيارات العائلة والأصدقاء. وأفاد 46.6% بأنهم أوقفوا أو أجلّوا شراء الملابس الضرورية، فيما أّجل 41.8% زيارة الطبيب أو امتنعوا عنها بعد الإصابة بالمرض، وقلّص 37% استهلاك الغذاء، وأّجل 34.1% شراء الأدوية الاعتيادية أو خفّضوه، وألغى 30.5% التأمين الصحي، بينما تخّطى 28% بعض الوجبات أو اشتروا الغذاء والاحتياجات الأساسية بالدين. كذلك، أّجل 24.8% النفقات المخصّصة للتعليم والتدريب أو خفّضوها أو أوقفوها، واضطرّ 18.3% إلى بيع ممتلكات منزلية أو استبدالها بالغذاء أو الملابس أو الدواء، فيما اضطرّ 14.4% إلى ترك المدرسة أو الجامعة للعمل وتأمين احتياجات أسرهم.

تتسق هذه النتائج مع نتائج مسح عام 2023، وتُبرز اللجوء الواسع إلى استراتيجيات التكيف، ولا سيّما خفض استهلاك الإنارة والتدفئة والمياه. كذلك تعكس استمرار الظروف المعيشية الصعبة، وتفاقم الفقر متعدّد الأبعاد، وتدهور جودة الحياة، والمخاطر الجدية لانتكاسات تعليمية طويلة الأمد نتيجة ارتفاع معدلات التسرّب من المدارس.

أبرز ثلاث مشاكل اقتصادية

بحسب نتائج مسح عام 2022، احتلّ تدهور قيمة العملة المرتبة الأولى بوصفه المشكلة الاقتصادية الأبرز (67%)، تلاه الفساد (61%)، ثمّ الأزمة المصرفية (41%). أمّا في عام 2025، فقد صنّف المستجيبون الفساد باعتباره المشكلة الاقتصادية الأولى (20.5%)، تلاه تدهور قيمة العملة (19.5%)، ثمّ سوء الخدمات (16.9%).

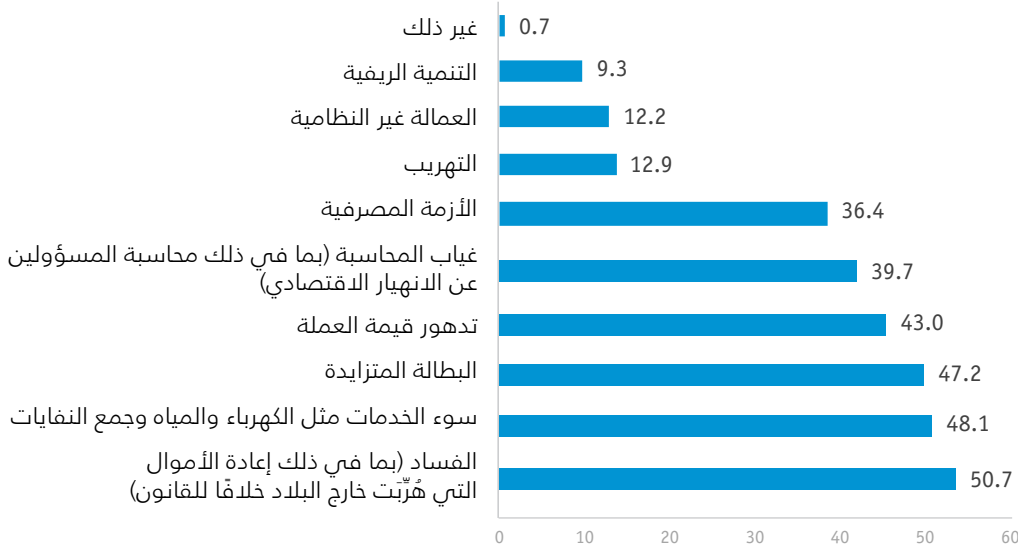
أبرز ثلاث مشاكل اقتصادية تواجه اللبنانيين اليوم (نتائج مسح عام 2025)



القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,200

في عام 2022، وعند سؤال المستجيبين عن القضايا الاقتصادية التي يرغبون في أن تعطيها الحكومة الأولوية، أشار 69% إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه وجمع النفايات، تلاها تدهور قيمة العملة (63%)، ثمّ المساءلة عن الانهيار الاقتصادي (51%). في المقابل، في عام 2025، صنّف 50.7% من المستجيبين الفساد في المرتبة الأولى، بما في ذلك استعادة الأموال التي حوّلت بصورة غير قانونية إلى خارج لبنان، تلاها سوء الخدمات مثل الكهرباء والمياه وجمع النفايات (48.1%)، ثمّ ارتفاع معدّلات البطالة (47.2%).

القضايا الاقتصادية التي يرغب اللبنانيون في أن تعطيها الحكومة الأولوية (نتائج مسح عام 2025)



القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,200

على مستوى القطاعات، حافظ قطاع الصحة على أولوية متقدّمة في كلّ من مسحّي خط الأساس وخط النهاية. غير أنّ قطاعي التعليم والمصارف، اللذين احتلّا المرتبتين الثانية والثالثة في عام 2022، تراجعوا إلى المرتبتين الرابعة والخامسة في عام 2025، فيما تقدّم قطاع الخدمات والقطاع الأمني/الجيش إلى المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.

في عام 2022، رأى المستجيبون أنّ إصلاح قطاع الكهرباء، بما في ذلك إنشاء هيئة ناظمة، من شأنه أن يُحدث فرقًا جوهريًا في حياتهم. أمّا في عام 2025، فقد جاء إصلاح قطاع الكهرباء في المرتبة الثالثة، فيما احتلّ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المرتبة الأولى.

من منظور النوع الاجتماعي، تقاربت آراء المستجيبين من الرجال والنساء إلى حدّ كبير، إذ أعطت النساء الأولوية أوّلًا للخدمات مثل الكهرباء والمياه وجمع النفايات، تلاها الفساد، ثمّ ارتفاع معدّلات البطالة، ثمّ تدهور قيمة العملة، وأخيرًا غياب المحاسبة، وفق هذا الترتيب.

الإصلاحات الكفيلة بإحداث فرق في حياة المواطنين (نتائج مسح عام 2025)



القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,200

التصوّرات بشأن المستقبل

مقارنةً بنتائج مسح عام 2022، التي أظهرت أنّ 50% من المستجيبين عبّروا عن نظرة تشاؤمية تجاه المستقبل، تعكس نتائج مسح عام 2025 قدرًا أكبر نسبيًا من التفاؤل. وقد يعكس ذلك تأقلم الأفراد من خلال استراتيجيات التكيّف أو انخفاض سقف التوقّعات، أكثر ممّا يدلّ على تحسّن واضح في الظروف. فقد عبّر 19.2% فقط من المستجيبين عن تشاؤمهم، فيما أفادت النسبة الأكبر (35.2%) بأنّها متفائلة إلى حدّ ما بشأن المستقبل.

ومقارنةً بالرجال، كانت النساء أكثر ميلًا قليلاً إلى التعبير عن 'تفاؤل جزئي' تجاه المستقبل. كذلك سجّلت مستويات 'التشاؤم' أو 'التشاؤم الجزئي'

لديهنّ نسبًا أدنى بقليل مقارنةً بالرجال. وفي الوقت نفسه، أفدن بأنّ شعورهنّ بـ'التفاؤل' أو 'التفاؤل الشديد' كان أقلّ قليلًا من نظرائهنّ الرجال.

التصوّرات بشأن المستقبل (نتائج مسح عام 2025)



القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,200

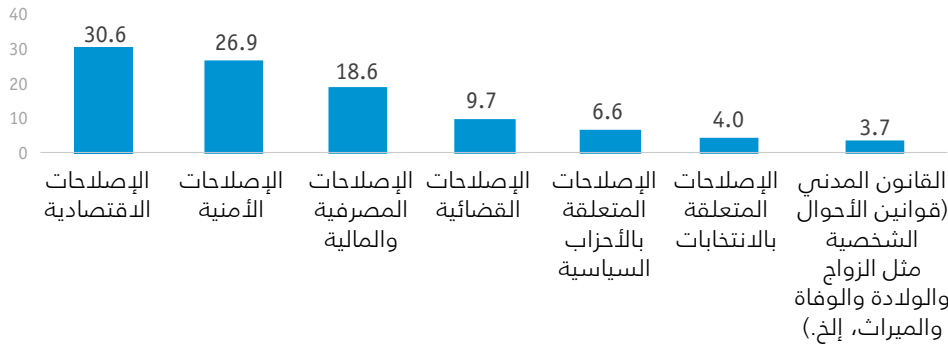
التصوّرات بشأن الهجرة الدائمة

في عام 2022، عبّر 52% من المستجيبين عن رغبتهم في الهجرة الدائمة لأسباب اقتصادية وسياسية مجتمعة، أو لأسباب اقتصادية بحتة، أو لأسباب سياسية بحتة. أمّا في عام 2025، فقد انخفضت هذه النسبة إلى 36%، حيث أشار المستجيبون إلى أسباب اقتصادية وأمنية وسياسية. غير أنّ هذا التراجع يعكس النّيّات المُعلّنة، وليس الالتزام الفعلي أو القدرة الواقعية على الهجرة. بعبارة أخرى، أفاد 47% من المستجيبين في عام 2022 بأنّهم لا يفكّرون في الهجرة الدائمة، وارتفعت هذه النسبة إلى 64% في عام 2025.

عند النظر إلى النتائج من زاوية النوع الاجتماعي، أشارت نسبة أقلّ بقليل من النساء مقارنةً بالرجال إلى أنّهنّ لا يفكّرن في الهجرة الدائمة. وعبّرت النساء عن قلق أكبر نسبيًا بشأن الوضع الأمني، فيما ركّز الرجال بصورة أكبر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

وعند سؤال المستجيبين الذين أبدوا رغبتهم في الهجرة الدائمة عن التدابير أو الإصلاحات الحكومية التي قد تدفعهم إلى البقاء في لبنان، احتلّت الإصلاحات الاقتصادية المرتبة الأولى، تلتها الإصلاحات الأمنية، ثمّ الإصلاحات المصرفية والمالية، وذلك في كلّ من مسحتي خط الأساس وخط النهاية. وكان ترتيب الأولويات متشابهًا بين الرجال والنساء، مع تركيز أكبر نسبيًا لدى النساء على الإصلاحات المتعلقة بالأمن والأحزاب السياسية والانتخابات والقانون المدني.

التدابير أو الإصلاحات الحكومية التي قد تدفعكم إلى البقاء في لبنان (نتائج مسح عام 2025)



القاعدة: 432

آفاق التعافي في لبنان

الثقة بالحكومة في معالجة الأزمات الرئيسية

سُئل المستجيبون في مسح عام 2025 عن درجة ثقتهم بقدرة الحكومة الحالية على معالجة النزاع الإسرائيلي - اللبناني في 2023-2024، والأزمة الاقتصادية، وأزمة اللاجئين السوريين. وقد أظهرت النتائج ما يأتي:

أفاد نحو 64% من المستجيبين بأنهم غير واثقين إطلاقًا (36.8%) أو غير واثقين إلى حد ما (27.1%) بقدرة الحكومة الحالية على حل النزاع الإسرائيلي اللبناني - اللبناني في 2023-2024. وأشار 67% إلى أنهم غير واثقين إطلاقًا (37.7%) أو غير واثقين إلى حد ما (29.3%) بقدرة الحكومة على معالجة الأزمة الاقتصادية. كذلك، أفاد نحو 63% بأنهم غير واثقين إطلاقًا (34%) أو غير واثقين إلى حد ما (28.8%) بقدرة الحكومة الحالية على معالجة أزمة اللاجئين السوريين. وتعكس هذه النسب مستوى متدنيًا من الثقة بالحكومة ومؤسساتها وبالطريقة التي أُديرت بها هذه الأزمات، أو ما شابهها في سياق الحرب الإسرائيلية - اللبنانية، خلال السنوات الأخيرة.

المنظمات الدولية وتعافي لبنان

في عام 2022، عبّر 59% من المستجيبين عن عدم ثقتهم (45%) أو عن شعورهم بعدم الثقة إلى حد ما (14%) بقدرة المنظمات الدولية على أداء دور بناء في تعافي لبنان.

وفي عام 2025، انخفضت هذه النسبة إلى 52.7%، حيث أفاد 30.5% بأنهم غير واثقين إطلاقًا بدور المنظمات الدولية، فيما أشار 22.2% إلى أنهم غير واثقين به إلى حد ما.

وذهب مسح عام 2025 خطوة إضافية عبر مطالبة المستجيبين بالتعبير نوعيًا عن الأسباب السلبية والإيجابية الكامنة وراء درجة ثقتهم بدور المنظمات الدولية. فعلى الصعيد السلبي، ومن بين 632 مستجيبًا أفادوا بأنهم غير واثقين إطلاقًا أو غير واثقين إلى حد ما بدور هذه المنظمات، ربط 33.7%

موقفهم باعتقادهم أنّ للمنظمات الدولية أجنّادات ومصالح سياسية، فيما أرجع 22.6% ذلك إلى غياب هذه المنظمات أو عدم كفاية الدعم الملموس، وأفاد 20.6% بأنّهم لا يعرفون أو لا يملكون إجابة عن هذا السؤال.

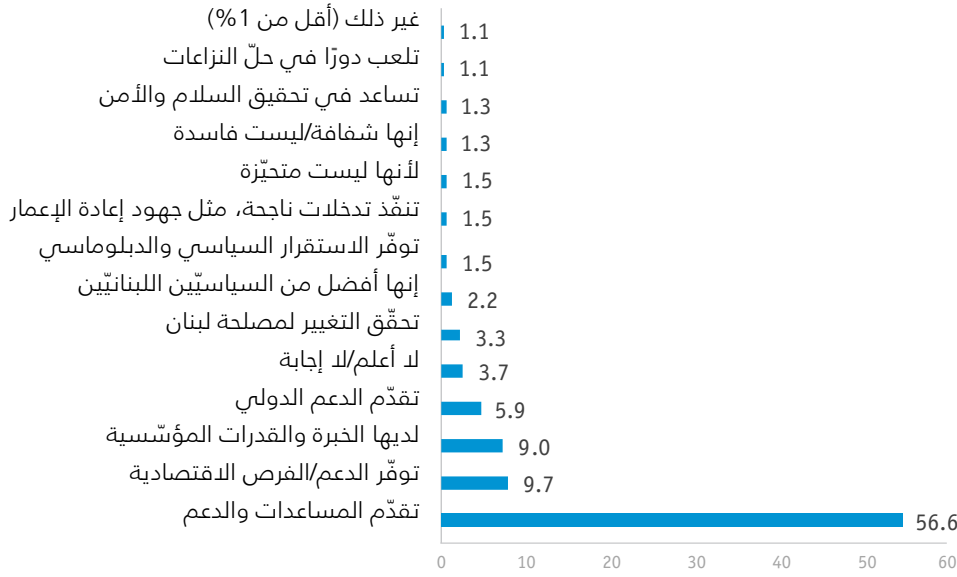
الأسباب السلبية لغياب الثقة بقدرة المنظمات الدولية على لعب دور بناء في تعافي لبنان



القاعدة: 632

أمّا على الصعيد الإيجابي، ومن بين 454 مستجيبًا أعربوا عن ثقة جزئية أو ثقة أو ثقة كبيرة بدور المنظمات الدولية، فقد أشار 56.6% إلى أنّ هذه المنظمات توفّر المساعدات والدعم. كذلك أشارت نسبة أقلّ بخبرتها وقدراتها المؤسسية (9%)، وإسهامها في إحداث تغيير لمصلحة لبنان (3.3%)، وقدرتها على توفير الاستقرار (1.5%). كذلك، أثنى بعض المستجيبين على نجاحها في جهود إعادة الإعمار (1.5%)، وشفافيتها (1.3%)، ودورها في حلّ النزاعات (1.1%). وأفاد 3.7% فقط بأنّهم لا يعرفون أو لا يملكون إجابة عن هذا السؤال.

الأسباب الإيجابية لدرجة الثقة هذه بقدرة المنظمات الدولية على لعب دور بناء في تعافي لبنان

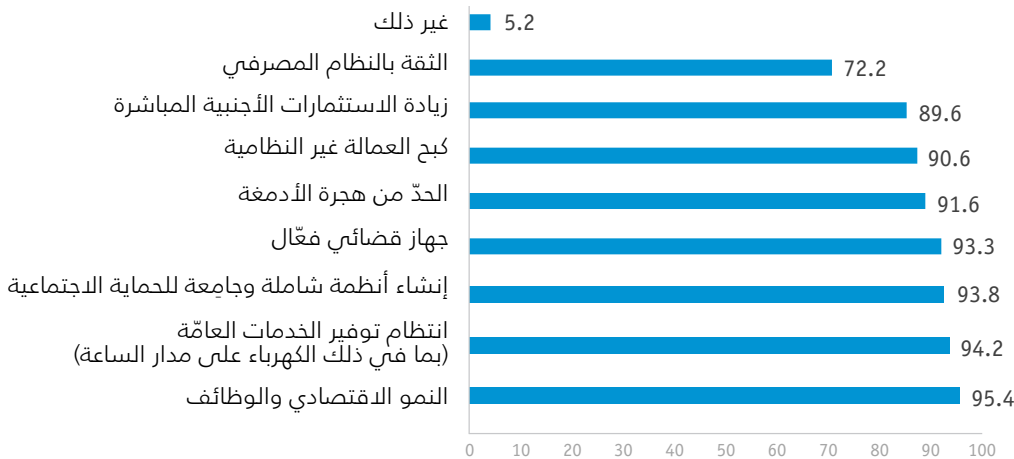


القاعدة: 454

المؤشرات الرئيسية لتعافي ناجح

في عام 2022، اعتُبر انتظام توفير الخدمات العامّة، بما في ذلك على سبيل المثال تأمين الكهرباء على مدار الساعة، والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ووجود جهاز قضائي فعّال، أبرز ثلاثة مؤشرات على تعافي ناجح. أمّا في عام 2025، فقد تقدّم مؤشر النمو الاقتصادي وفرص العمل ليحتلّ المرتبة الأولى، متجاوزًا انتظام توفير الخدمات العامّة، بما في ذلك الكهرباء على مدار الساعة، الذي حلّ في المرتبة الثانية. وجاء وجود جهاز قضائي فعّال في المرتبة الرابعة، فيما اعتُبر إنشاء أنظمة شاملة ومتكاملة للحماية الاجتماعية المؤسّر الثالث لتعافي ناجح.

المؤشرات الرئيسية على تعافي ناجح (نتائج مسح عام 2025)



القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,200

الجهة الأنسب للاستجابة لمشكلات لبنان

في عام 2022، رأى المستجيبون أنّ المجتمع المدني غير الحزبي هو الجهة الأنسب للاستجابة للتحديات التي يواجهها لبنان، تلاه المجتمع الدولي، ثمّ القوى الحاكمة. أمّا في عام 2025، فقد اعتبر المستجيبون أنّ الجيش هو الجهة الأقدر على معالجة مشكلات لبنان، تلاه قيام سلطة جديدة أو حكومة قوية، ثمّ المجتمع الدولي في المرتبة الثالثة، فالقوى الحاكمة في المرتبة الرابعة، وأخيرًا المجتمع المدني غير الحزبي في المرتبة الخامسة. ويُشير ذلك إلى تحوّل في التصورات بشأن الجهات الأكثر قدرة على الاستجابة، وهو ما قد يعكس تقييمًا لقدرتها خلال زمن الحرب أكثر ممّا يعكس مستوى الثقة بها فحسب، ويُبرز في الوقت نفسه أثر الحرب في إعادة تشكيل هذه التصورات.

قيادة جهود إعادة الإعمار

رأى المستجيبون أنّ الحكومة الحالية ينبغي أن تتولّى قيادة جهود إعادة الإعمار، تليها الجهات الفاعلة في القطاع الخاصّ، ولا سيّما الشركات والمؤسّسات اللبنانية، ثمّ المنظّمات الدولية.

III الحرب الإسرائيلية - اللبنانية

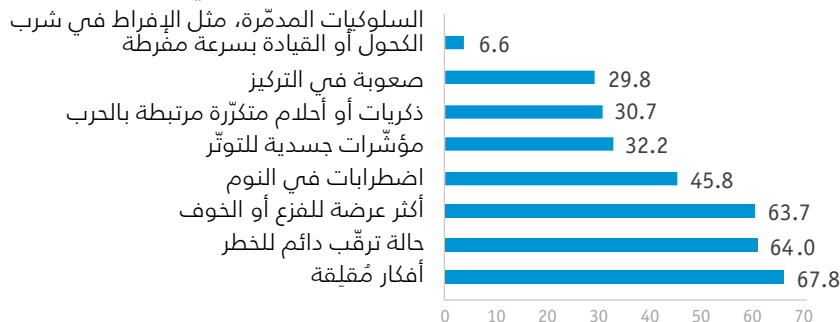
الشعور بالأمان

أفاد 63% من المستجيبين بأنّهم تأثروا بالحرب الإسرائيلية - اللبنانية في 2023-2024 بدرجة متوسطة (18.4%) أو كبيرة (25.5%) أو كبيرة جدًا (19.1%).

الآثار النفسية والجسدية

أفاد أكثر من 60% من المستجيبين بأنّ أفكارًا مُقلقة راودتهم، وأنّهم كانوا في حالة ترقّب دائم للخطر، وأنّهم أصبحوا أكثر عرضة للفرع أو الخوف منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية - اللبنانية وتصاعدها. وأشار نحو 46% إلى معاناتهم من اضطرابات في النوم. وأفاد أكثر من 30% بظهور مؤشّرات جسدية للتوتّر، وبمعايشة ذكريات أو أحلام متكرّرة مرتبطة بالحرب، فيما ذكر قرابة 30% أنّهم يواجهون صعوبة في التركيز. وأقرّ 6.6% بانخراطهم في سلوكيات مدمّرة، مثل الإفراط في شرب الكحول أو القيادة بسرعة مفرطة.

هل اختبرت أيًا من الحالات التالية منذ الحرب الإسرائيلية-اللبنانية في 2023-2024؟



القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,200

التغيّرات في تركيبة الأحياء السكنية

أفاد 34.5% من المستجيبين بأنهم لاحظوا انتقال سكّان جدد إلى أحيائهم، فيما أشار 13% إلى أنّ بعض جيرانهم غادروا الحيّ بصورة دائمة.

تقييم أضرار الحرب والمساعدات المقدّمة

أفاد 87.4% من الأفراد الذين شملهم الاستطلاع بأنّ الحكومة لم تتواصل معهم لتقييم الأضرار المرتبطة بالحرب أخيراً. وأشارت نسب أقلّ إلى أنّ موظّفين من البلديات أو جهات وأفراد آخرين أو الجيش أو قوى الأمن قد تواصلوا معهم.

وعند سؤالهم تحديداً عمّا إذا كانت الحكومة قد قدّمت لهم أيّ مساعدة، أجاب 97.4% بـ'لا'، فيما أفادت نسب ضئيلة بتلقّي مساعدات مالية أو غذائية أو إيوائية أو غيرها. وبالمثل، لم يتلقّى 94.4% من المستجيبين أيّ مساعدة من منظمات المجتمع المدني، باستثناء مساعدات غذائية أو مالية محدودة أو أشكال أخرى من المساعدات.

وينطبق الأمر نفسه على الأحزاب السياسية، حيث أفاد 87.3% من المستجيبين بأنّهم لم يتلقّوا مساعدات تُذكر منها، باستثناء مساعدات مالية أو غذائية أو إيوائية أو دعم محدود لإعادة الإعمار أو أشكال أخرى محدودة من المساعدات. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المعطيات بشأن غياب المساعدات تستند إلى إفادات ذاتية ولم يجرّ التحقّق منها بصورة مستقلة.

IV تقييم الاستجابات السياسية ومستوى الثقة العامّة

الحكومة الوطنية

أفاد 34.5% من المستجيبين بأنّ الحكومة استجابت سياسياً بصورة جيّدة أو 'حسنة' للحرب منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. في المقابل، قيّم معظم المستجيبين الاستجابة السياسية للحكومة بصورة سلبية، إذ رأى 22.8% أنّها 'غير جيّدة إطلاقاً'، و15.3% أنّها 'غير جيّدة'.

كذلك عبّر المستجيبون عن أنّ طريقة تعاطي الحكومة السابقة سياسياً مع الحرب أدّت إلى تراجع ثقتهم بها. فقد أشار نحو 60% إلى أنّ مستوى ثقتهم تراجع بشكل كبير (37.1%) أو تراجع (22.7%). وأفاد 33.1% بأنّ مستوى ثقتهم لم يتغيّر. في المقابل، أفاد نحو 38% فقط بأنّ الاستجابة السياسية للحكومة الحالية للحرب أدّت إلى تراجع كبير في ثقتهم (25.2%) أو إلى تراجع في الثقة (12.4%)، فيما أشار 32.8% إلى أنّ ثقتهم بالحكومة الحالية ازدادت عقب استجابتها السياسية للحرب.

المنظمات الدولية

عبر المستجيبون عن آراء متباينة حيال استجابة المنظمات الدولية للحرب منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. فقد رأى 26.1% أنّ هذه المنظمات لم تستجب 'جيدًا إطلاقًا'، فيما اعتبر 17.3% أنّ الاستجابة كانت 'غير جيّدة'. في المقابل، رأى 24.8% أنّ المنظمات الدولية استجابت بصورة جيّدة أو 'حسنة' للحرب منذ توقيع وقف إطلاق النار. وأفاد نحو 36% بأنّ هذه الاستجابة السياسية لم تُغيّر مستوى ثقتهم بالمنظمات الدولية، فيما أشار 43.8% إلى أنّ ثقتهم بها تراجعت بشكل كبير (27.3%) أو تراجعت (16.5%).

رئيس الجمهورية

أفاد 28.8% من المستجيبين بأنّ رئيس الجمهورية استجاب للحرب بصورة جيّدة أو 'حسنة' منذ توقيع وقف إطلاق النار، فيما رأى 21.2% أنّ استجابته كانت 'جيّدة جدًا'. وأفاد 30.9% بارتفاع مستوى ثقتهم برئيس الجمهورية.

الأحزاب السياسية

أفاد 29.8% من المستجيبين بأنّهم يتخذون موقفًا محايدًا من استجابة الأحزاب للحرب سياسيًا منذ توقيع وقف إطلاق النار. غير أنّ الغالبية قدّمت تقييمًا سلبيًا، إذ رأى 25.1% أنّ الاستجابة كانت 'غير جيّدة إطلاقًا'، و18.4% أنّها 'غير جيّدة'، ما يُشكّل نسبة سلبية إجمالية بلغت 43.5%. وقد انعكس ذلك في بقاء مستوى الثقة بالأحزاب السياسية من دون تغيير بشكل ملحوظ لدى 45.8% من المستجيبين، مقابل تراجع كبير في الثقة لدى 26.4% وتراجع لدى 16.6%.

V تقييم مقاربات التعافي وإعادة الإعمار

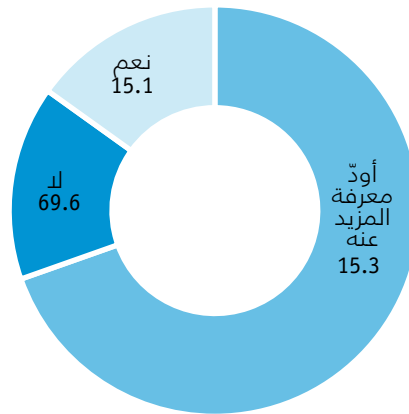
أفاد 28.3% من المستجيبين بأنّ مقارنة الحكومة للتعافي وإعادة الإعمار خلال فترة وقف إطلاق النار وما بعدها كانت 'غير جيّدة إطلاقًا'. وأُعربت نسبة مماثلة عن الرأي نفسه بشأن مقارنة المنظمات الدولية. في المقابل، اتّخذ 30.2% من المستجيبين موقفًا محايدًا حيال مقارنة الأحزاب السياسية للتعافي وإعادة الإعمار خلال فترة وقف إطلاق النار وما بعدها، فيما رأى 38.9% أنّ مقارنة هذه الأحزاب كانت 'غير جيّدة إطلاقًا' أو 'غير جيّدة'.

وبالمثل، عبّر 26.8% عن موقف محايد تجاه مقارنة منظمات المجتمع المدني، فيما اعتبر 50% أنّ مقاربتها كانت 'غير جيّدة إطلاقًا' أو 'غير جيّدة'. وعند سؤال المستجيبين عن درجة ثقتهم بالحكومة الحالية برئاسة نواف سلام، استنادًا إلى إدارتها للحرب، أفاد 31.1% بأنّ مستوى ثقتهم لم يتغيّر، فيما أشار 26.1% إلى أنّ ثقتهم 'ازدادت' و26.1% إلى أنّها 'تراجعت بشكل كبير'، وأفاد 11.9% بتراجع الثقة، فيما ذكر 4.8% أنّ ثقتهم ازدادت بشكل كبير بالحكومة الحالية.

مدى الإلمام بإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار

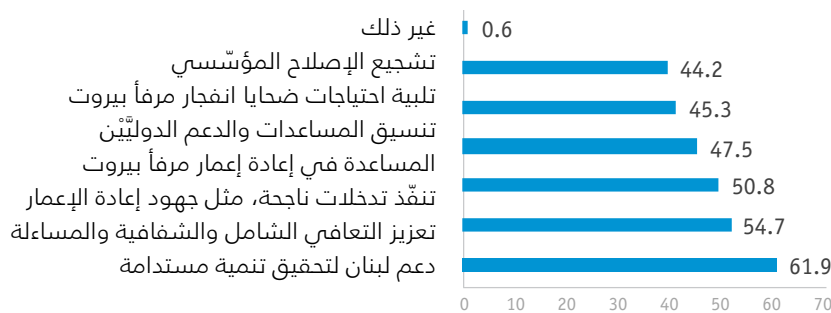
أفاد 69.6% من المستجيبين بأنهم غير ملّمين بإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، وكانت نسبة عدم الإلمام أعلى بين النساء (73.5%) مقارنةً بالرجال (66.1%). وأشار 15.1% من المستجيبين إلى أنّهم على دراية بالإطار (10.9% من النساء و18.9% من الرجال)، فيما عبّر 15.3% عن رغبتهم في معرفة المزيد عنه. وكانت النساء أكثر ميلًا بقليل من الرجال إلى إبداء اهتمام بالتعرّف إلى الإطار. وفي حالة الأشخاص الذين أشاروا إلى معرفتهم بالإطار، اعتبروا أنّ هدفه العام يتمثّل بدعم لبنان لتحقيق تنمية مستدامة. وذكروا أنّهم يعزّز التعافي الشامل والشفافية والمساءلة، ويُسهم في إعادة إعمار مرفأ بيروت، وينسّق المساعدات والدعم الدوليّين، ويلبّي احتياجات المتضرّرين من انفجار المرفأ، إضافةً إلى تشجيعه الإصلاح المؤسّسي.

هل أنتم على دراية بعملية إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان؟



القاعدة: 1,200

في حال الإجابة بـ'نعم'، ما هي برأيكم الأهداف العامة للإطار؟



القاعدة: 181

VI النتائج: مجموعات النقاش المركّزة

في العامين 2023 و2025، صُمّمت مجموعات النقاش المركّزة لجمع معطيات نوعية معمّقة من منظمات المجتمع المدني، سواء تلك المشاركة في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، أو تلك غير المنخرطة فيه. وهدفت إلى تحديد تصوّرات هذه المنظمات بشأن الإطار، وإجراء تقييم نقدي لتحدياته وإنجازاته والفُرص المتاحة مستقبلاً.

الوعي والمشاركة في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار

أفادت منظمات المجتمع المدني المشاركة في مجموعات النقاش المركّزة بأنّ مستوى الوعي بالإطار لا يزال متدنّيًا للغاية، حتّى بين المنظمات ذات الحضور الراسخ. فقد أشار أقلّ من 15% من منظمات المجتمع المدني المشاركة في مجموعات النقاش المركّزة على مستوى المحافظات إلى معرفتهم بالإطار، وكانت نسبة المنخرطين فيه فعليًا أقلّ من ذلك. ومن بين هذه النسبة المحدودة، ذكر عددٌ من المشاركين أنّهم تعرّفوا إلى الإطار للمرّة الأولى خلال مجموعات النقاش المركّزة الخاصة بتقرير خط الأساس في عام 2023. كذلك أبدى بعض المشاركين عدم يقينهم بشأن ما إذا كانوا قد انخرطوا بصورة غير مباشرة في أنشطة تدرج ضمن إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار.

وعند سؤالها عن أسباب ضعف الوعي والمشاركة، أرجعت منظمات المجتمع المدني ذلك إلى محدودية التواصل مع المنظمات القاعدية، وضعف قنوات الاتصال، وغموض معايير الاختيار، التي اعتبرت أنّها تصبّ في مصلحة المنظمات الأكبر حجمًا والمنظمات الدولية. وأفادت منظمات المجتمع المدني الأصغر والمحلية بأنّها شعرت بالإقصاء من الإطار بالرغم من نشاطها في مجتمعاتها، ويعود ذلك أساسًا إلى معايير اختيار اعتبرتها غير واقعية. وأشارت منظمات المجتمع المدني إلى أنّها غالبًا ما لا تكون على علم بالدعوات إلى تقديم المقترحات، مؤكّدة الحاجة إلى تحسين الترويج لهذه الدعوات.

وأقرّ بعض المشاركين بضرورة العمل على تعزيز حضورهم وزيادة انخراطهم في إصلاح السياسات. غير أنّ آخرين عبّروا عن شعور بالإحباط إزاء الاحتمالات الواقعية لتحقيق إصلاحات. ووفقًا لأحد ممثلي منظمات المجتمع المدني 'لم تعدّ معظم المنظمات غير الحكومية منخرطة في المناصرة لأنّها أصيبت بخيبة أمل، بعد أن أدركت أنّ السياسيين في هذا البلد سيعارضون أيّ شكل من أشكال الإصلاح والتنمية'.

كذلك برزت شكوك متزايدة لدى منظمات المجتمع المدني بشأن قدرة إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار على المساهمة في إعادة الإعمار بعد تصاعد الحرب في عام 2024، إذ أشارت إحدى المنظمات إلى أنّه خلال عملها في المناطق المتضرّرة، 'لم يكن أحد قد سمع بإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، إلا من كانوا يعملون من خلال منظمات المجتمع المدني'.

التجربة مع إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار

حتى منظمات المجتمع المدني المنخرطة في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار أبدت اهتمامًا محدودًا بالمشاركة في هذه الجولة من مجموعات النقاش المركّزة، ولا سيّما بسبب الإرهاق الناتج من تكرار عملية تقييم الأثر. وأعربت عن رغبتها في عقد جلسة مخصّصة لاستعراض إنجازات الإطار، وآلية تحديد أولويات إصلاح السياسات، ومسار العمل المستقبلي، معتبرة أنّ هذه الخطوات ضرورية قبل الخوض في نقاش مُجدٍ مع منظمات المجتمع المدني أو فيما بينها.

بصورة عامّة، رأت عدّة منظمات أنّ فعالية الإطار شهدت حالة من الجمود. كذلك أشارت إلى أنّ الانخراط فيه اتّسم بالتجزئة والعمل المنفصل، ولا سيّما بين الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي والبنك الدولي. واعتبرت أنّ الإطار كان يمكن أن يكون أكثر شفافية، وأن يتابع بصورة أكثر فعالية تنفيذ التوصيات والإصلاحات المقترحة. فالمبادرة التي انطلقت بوصفها منصّة مهمّة لجمع مختلف الجهات المعنيّة، لم تنجح في توحيد الأفكار أو في إرساء تفاعل فعّال مع الحكومة.

ومع ذلك، أشارت بعض المنظمات إلى تحسّن نسبي في إجراءات التمويل والرقابة، بالرغم من استمرار التأخيرات وصرف التمويل بصورة جزئية. وأكّدت الحاجة إلى مزيد من الاستمرارية والتخطيط والشفافية، ولا سيّما بين مجموعات العمل المختلفة. كذلك أعربت عن أملها في إبراز إنجازات مجموعات العمل وتقديّمها بصورة أوضح، وتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني النشطة والوزارات.

ودعت المنظمات المُشاركة أيضًا إلى تحسين قنوات التواصل فيما بينها وبين سائر الجهات المعنيّة، ولا سيّما في ظلّ الحرب وفي المناطق المتضرّرة منها. وأفادت بوجود غموض مستمرّ يكتنف أهداف الإطار وآفاقه المستقبلية. ووفقًا لأحد ممثلي منظمات المجتمع المدني، 'ما الذي يسعى إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار إلى تحقيقه؟ ما أهدافه؟ ما قدراته؟ ما خطته؟ يقولون إنهم بصدد إغلاق الإطار. لقد انتهى. حاولوا إحياءه خلال الحرب، لكنّ ذلك لم ينجح'. كذلك أعربت المنظمات عن صعوبة في رصد توسّع نطاق تنفيذ الإطار ومدى مساهمته في معالجة تداعيات الحرب الإسرائيلية - اللبنانية.

أولويات إصلاح السياسات

أكّدت منظمات المجتمع المدني أهمية تنفيذ أولويات إصلاح السياسات المنصوص عليها ضمن إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، إلّا أنّها انتقدتها في الوقت نفسه لكونها واسعة النطاق، ومُبهمة، وغير عملية، ويكتنفها عدم اليقين في ما يتعلّق بآليات التنفيذ. وأشارت إلى الحاجة إلى تحديد أهداف أكثر وضوحًا، مقرونة بخطط عمل ملموسة.

كذلك لاحظت فجوة بين أولويات الإطار والاحتياجات المحليّة، معتبرة أنّ التركيز انصبّ على الإصلاح على حساب التعافي وإعادة الإعمار. واعتبرت أنّ عملية اختيار الأولويات تحتاج إلى مزيد من التوضيح، خصوصًا في ضوء السياق اللبناني وتعدّد احتياجاته. وأشار أحد ممثلي منظمات المجتمع المدني إلى ذلك بقوله: 'متى وُضعت هذه الأولويات؟ قبل الحرب أم بعدها؟ إذ لا شيء منها يرتبط بإعادة الإعمار في المناطق المدمّرة خلال الحرب'. ودعت المنظمات إلى إيلاء اهتمام أكبر للتعافي وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، ولا سيّما في قطاعات الصحة والتعليم، والإصلاح السياسي والإداري، وتعزيز استقلالية القضاء.

أدوار منظمات المجتمع المدني وقدراتها

اعتبرت منظمات المجتمع المدني نفسها جهات فاعلة في تقييم الاحتياجات المحليّة، وتنفيذ السياسات، والاضطلاع بدور رقابي ومناصر. وأشارت إلى أنّها تسدّ فجوات تركتها الحكومة. وسلّطت الضوء على تعاونها مع جهات دولية ووزارات وبلديات ومنظمات قاعدية. غير أنّها أشارت إلى تحديات مستمرة تواجهها، من بينها نقص التمويل، وعدم مواءمة تصميم مشاريع الجهات المانحة مع الأولويات المحليّة، والفساد والتدخّل السياسي، وضعف المشاركة المدنية، واعتماد المستفيدين عليها، إضافة إلى محدودية فرص بناء القدرات. ومن بين هذه التحديات، حدّدت المنظمات أربع حاجات داخلية أساسية ينبغي تلبيتها، وهي: الموارد، وبناء القدرات، والتمويل، وزيادة حضورها وظهورها العام، لتصبح جهات أكثر فاعلية في مبادرات التعافي والإصلاح. كذلك طالبت بإشراكها في وضع السياسات في البلد. وعبر أحد ممثلي منظمات المجتمع المدني عن ذلك بقوله: 'ذكر رئيس الجمهورية في خطاب القسم أنّه، ضمن الإصلاحات السياسية، سيُشرك المجتمع المدني بكلّ فئاته في وضع سياسات البلد. لم نر أيّ خطوة في هذا الاتجاه حتّى الآن. يمكننا بالتأكيد لعب دور في صياغة هذه السياسات'. وأخيرًا، شدّدت منظمات المجتمع المدني على ضرورة اعتماد الأدوات والآليات القائمة بالفعل بصورة فعّالة وتطبيقها من أجل تعزيز المساءلة والتعاون والشفافية. وطرحت أفكارًا إضافية لتحقيق ذلك، من بينها تطوير إطار موحد للمشتريات العامّة بين المنظمات غير الحكومية، وإنشاء منسّة موحّدة لمنظمات المجتمع المدني لمتابعة الإصلاحات السياسية ورصد أثرها. واقترحت إشراك جهات رقابية مستقلة ضمن الهيئة المسؤولة عن إدارة إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، والاستعانة بمدقّقين مستقلّين ومن القطاع الخاصّ في عمليات الرقابة. وطالبت كذلك بزيادة انخراط الجهات المانحة ميدانيًا مع المنظمات المحليّة، بما يشمل إنشاء لجنة رقابة خارجية.

المجالات ذات الأولوية في الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار

حدّدت منظمات المجتمع المدني قطاعات ذات أولوية تتطلّب اهتمامًا عاجلاً، تشمل الصحة والصحة النفسية، والتعليم، والتوظيف والإنتاجية، والنزوح وإعادة الإعمار، والزراعة، والسلامة العامّة، والمياه، والطاقة، والإدماج الاجتماعي. ويُعدّ قطاع الصحة من أكثر القطاعات حاجةً إلى التدخّل، نظرًا إلى التدهور الذي شهده خلال النزاع. ويشمل ذلك تفاقم مشكلات الصحة النفسية نتيجة تراكم الأزمات والحرب الإسرائيلية - اللبنانية. وأُثيرت أيضًا مخاوف بشأن ارتفاع معدّلات تعاطي المخدّرات، مع وجود ارتباطات واضحة بأزمة الصحة النفسية، ولا سيّما الصدمات، في ظلّ غياب سياسات فعّالة ومحدودية مراكز إعادة التأهيل والخدمات المدعومة من الدولة.

وبرز انهيار النظام التعليمي كمصدر قلق كبير، مع ارتفاع معدّلات التسرّب من المدارس وتفاقم التحدّيات البنيوية. وأشارت المنظمات إلى الحاجة إلى إصلاحات عاجلة، ولا سيّما في ما يتعلّق بدمج الطّلاب الذين يعانون صعوبات تعلّم أو إعاقات جسدية بصورة أفضل.

ويُعتبّر إنتاج فُرص العمل شرطًا ضروريًا لتعزيز الاستدامة ودعم الأفراد والأسر، ولا سيّما الشباب. وقد سلّط الضوء على الزراعة كواحدٍ من القطاعات الرئيسية القادرة على إنتاج عددٍ كبير من فُرص العمل وتعزيز الأمن الغذائي في آنٍ واحد. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى وضع استراتيجية لمواجهة التصخّر ومكافحة الجرائم البيئية، بما في ذلك إدارة النفايات، والتلوّث، والصناعات الاستخراجية، والممارسات غير المستدامة.

وشدّدت منظمات المجتمع المدني أيضًا على ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية إصلاح السياسات، وتعزيز المساواة الجندرية وحماية الأطفال، ولا سيّما الأطفال المعنّفين أو المشرّدين أو الأميين. كذلك أُكّدت أهمية زيادة التركيز على حماية كبار السنّ، في ظلّ غياب أنظمة رعاية وحماية كافية، ودعم اللاجئين السوريين ضمن إطار الاستجابة الطارئة.

ويُعدّ الإسكان وصيانة الطرق والحفاظ على التراث من المجالات الأساسية لحماية حياة المواطنين وصون الهوية الثقافية للبنان. كذلك تحتلّ الرقمنة موقعًا متقدّمًا على لائحة الأولويات، نظرًا إلى دورها المحوري في مكافحة الفساد، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الربط بين المواطنين والدولة.

وفي سياق الحرب، اعتُبر النزوح وإعادة الإعمار من أبرز التحدّيات التي ينبغي إعطاؤها الأولوية، بهدف إعادة بناء المناطق التي تعرّضت للقصف والدمار.

منظمات المجتمع المدني والاستجابة الطارئة خلال حرب 2024

الإسرائيلية - اللبنانية

أفادت منظمات المجتمع المدني بأنّها اضطرت إلى إعادة توجيه أولوياتها للتركيز على جهود الإغاثة الطارئة والإنسانية بسبب الحرب الإسرائيلية - اللبنانية. وقد توقّف الكثير من مشاريعها بصورة كاملة أو مؤقتة، فيما

شهد دورها ومسؤولياتها توسّعًا ملحوظًا. وأُعربت عن شعورها بالضغط والاستنزاف على مستوى الموارد البشرية والمادّية، والوقت، والقيود المرتبطة بتقديم المساعدات.

ولم تُنفَّذ خطة الطوارئ التي كانت قد وُضعت قبل 18 شهرًا من اندلاع الحرب، ما دفع منظمات المجتمع المدني إلى التدخّل لسدّ الثغرات التي تركتها الحكومة وسائر الجهات المعنيّة. ودعت إلى إشراكها بصورة أكبر في التخطيط للطوارئ، وتوفير دعم إضافي لها في مبادرات التخطيط والإصلاح. واعتبرت المنظمات أنّ التضامن بين اللبنانيين شكّل الإنجاز الأهمّ الذي برز خلال الحرب، وقد شمل ذلك أيضًا تعاون المنظمات غير الحكومية فيما بينها لتأمين الاحتياجات الأساسية.

VII توصيات لتحسين الأداء

تحقيق توازن بين الإصلاحات طويلة الأمد والاحتياجات العاجلة

تُظهر معطيات المسح ومجموعات النقاش المركّزة أنّ الأفراد اللبنانيين ومنظمات المجتمع المدني يواجهون احتياجات ملّحة ومتزامنة في ظلّ الحرب الإسرائيلية - اللبنانية: النزوح، والاستجابة الإنسانية، وإعادة الإعمار من جهة، وتطلّعات الإصلاح والتعافي على المدى الطويل من جهة أخرى. لذلك، ينبغي أن تدمج جهود الإصلاح بين أولويات التعافي العاجلة والاستراتيجيات القطاعية. ويشمل ذلك حماية الفئات الأكثر هشاشة، بمن في ذلك المتضرّرون من الحرب، وكذلك الأطفال والنساء وكبار السنّ والأشخاص ذوو الإعاقة الذين تفاقمت هشاشتهم نتيجة الحرب. كذلك يتطلّب تعزيز التنسيق مع البلديات والمنظمات غير الحكومية المحليّة وسائر الجهات المعنيّة، فضلًا عن تعزيز البُعد المحليّ لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار وغيره من التدخّلات المدعومة من الجهات المانحة.

تعزيز الحوكمة والتنسيق والشفافية

إنّ حالة التجزئة الراهنة ونموذج العمل القائم على العزلة المؤسسية غير مستدامين. ويتطلّب تعزيز الحوكمة تنسيقًا وثيقًا بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والمؤسسات العامّة، إلى جانب ترسيخ آليات المساءلة والشفافية.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبسيط الإجراءات والتنفيذ الفعّال لتدابير مكافحة الفساد، وتمكين الجهات المعنيّة من الاضطلاع بدورها. كذلك يُعدّ من الضروري حماية المبلّغين عن الفساد والاستفادة من الأتمتة لتعزيز الشفافية. وتكتسب هذه التدابير أهمّية مضاعفة في سياق الحرب، للحدّ من ازدواجية الجهود أو تفاديها، وتعزيز الشفافية في تقديم المساعدات وإعادة الإعمار.

إشراك المنظّمات القاعدية ودعمها

أثبتت المنظّمات القاعدية، ولا سيّما المنظّمات غير الحكومية، دورها المحوري في كلّ من الاستجابة الطارئة ومسار الإصلاح. فبعضها يمتلك خبرات متقدّمة في موضوعات أساسية مرتبطة بإصلاح السياسات، وجميعها متجذّر في المجتمعات المحليّة، ما يتيح لها عكس احتياجات هذه المجتمعات وكسب ثقتها في تنفيذ المشاريع والإصلاحات.

ومن المهمّ أيضًا دعم منظّمات المجتمع المدني الأصغر حجمًا، وإشراكها في عمليات التخطيط والتنفيذ، وتمكينها من خلال بناء قدراتها وتوسيع نطاق عملها. وتزداد أهمية ذلك في سياق الحرب الراهنة، حيث تواجه جميع المنظّمات ضغوطًا شديدة واستنزافًا كبيرًا، وهي تسعى لتلبية الاحتياجات المتزايدة للفئات الهشّة.

مواءمة المبادرات مع أهداف الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة

تُظهر نتائج البيانات وجود توترٍ بين تلبية الاحتياجات العاجلة والتخطيط للأولويات طويلة الأمد في لبنان. ومن خلال مواءمة الدعوات إلى تقديم المقترحات والمشاريع والمبادرات مع أهداف الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة، يمكن الإسهام في ردم الفجوة بين التحدّيات الآنية والإصلاحات الهيكلية ومسار التعافي طويل الأمد.

وعلى الرغم من تزعزع الاستقرار نتيجةً للحرب، وهو ما يثبط جهود الاستدامة على المديّين، المتوسّط والطويل، يبقى من الضروري التخطيط لتعافي مستدام وسلام إيجابي.

التركيز على التنفيذ العملي

ينبغي ربط طموحات إصلاح السياسات بأهداف وخطط عمل محدّدة وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومقيّدة بإطار زمني واضح، مع تحديد الأدوار والميزانيات وآليات المتابعة والتقييم بصورة دقيقة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصّة في سياق الحرب سريع التغيّر، حيث تتطلّب قطاعات متعدّدة استجابات إغاثية فورية وتخطيطًا متزامنًا للتعافي.

تعزيز الحضور والرصد

تشير نتائج المسح ومجموعات النقاش المركّزة إلى الحاجة إلى تعزيز جهود إبراز إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار ومبادرات منظّمات المجتمع المدني. كذلك يمكن عمليات رصد وتقييم معزّزة ومستمرة ومتعدّدة المستويات أن تُسهم في زيادة الشفافية والمساءلة، والحدّ من ازدواجية الجهود، وتحسين الكفاءة طويلة الأمد المرتبطة بالتعافي وإعادة الإعمار.

VIII الخاتمة

أسهم النزاع الإسرائيلي - اللبناني المستمرّ في زيادة هشاشة الأفراد والأسر اللبنانية وتعميق أوضاعهم الهشة، ولا سيّما أولئك الذين كانوا أصلًا من الفئات الأكثر تهميشًا. ويستدعي النزوح والضغوط الاقتصادية واحتياجات إعادة الإعمار تعزيز جهود المساءلة والتنسيق والشفافية. ولكن، على الرغم من هذه التحديات، يظلّ إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار مهمًا لربط مسارات الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، من جهة، ووضع لبنان على سكة التنمية المستدامة من جهة أخرى. غير أنّ فعاليته تبقى مرهونة بتحقيق درجة أكبر من الوضوح على مستوى التنفيذ، وترسيخ الطابع المحلي للإطار، وزيادة في الشمول والحضور. وسيكون من الضروري ضمان ترجمة أولويات الإصلاح إلى إجراءات تراعي خصوصية السياق المحلي وتدفع نحو تعافٍ مستدام.

المراجع

منظمة العفو الدولية. 2025. 'لا مكان نعود إليه: التدمير الهائل الذي أحدثته إسرائيل في جنوب لبنان'.

<https://www.amnesty.org/en/latest/research/2025/08/israel-lebanon-extensive-destruction>.

الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي. 2020. 'إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان'. البنك الدولي.

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/948021607068524180/pdf/Lebanon-Reform-Recovery-and-Reconstruction-Framework-3RF.pdf>.

'هيومن رايتس ووتش'. 2025. 'لبنان: تدمير البنية التحتية يمنع العودة'.

<https://www.hrw.org/news/2025/02/17/lebanon-destruction-of-infrastructure-preventing-returns>.

ماسترز، جوناثان. 2025. 'كيف تُشكّل إسرائيل وحزب الله والقوى الإقليمية مستقبل لبنان'. مجلس العلاقات الخارجية.

<https://www.cfr.org/backgrounder/lebanon-how-israel-hezbollah-and-regional-powers-are-shaping-its-future>.

إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار. 2021. 'الأسئلة الشائعة'.

https://lebanon.un.org/sites/default/files/2021-02/FINAL_3RF-FAQ%20for%20Web_0.pdf.

مجموعة البنك الدولي والمجلس الوطني للبحوث العلمية. 2025. 'لبنان: التقييم السريع للأضرار والاحتياجات'.

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099030125012526525/pdf/P506380-f58e9761-b29e-4d62-97c3-ebf5a511c4e1.pdf>.

اليونيسف - لبنان. 'الاستجابة الطارئة في لبنان: تحديث عن الوضع'.

<https://www.unicef.org/lebanon/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86>.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025. 'نداء عاجل: لبنان'.

<https://www.unocha.org/publications/report/lebanon/flash-appeal-lebanon-covering-period-january-march-2025-january-2025>.



رقم الهاتف: +961 21 799 301
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 215-55، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center
for Policy Studies

